

الديون تدفع شركات الصناعة المصرية إلى تغيير أنشطتها

32 مليار دولار حجم التshipكات المالية منها 2.2 مليار لصالح البترول والكهرباء



شركات تبحث عن منفذ

مشكلة الديون ويحسن مركزها المالي، ما يفسح المجال أمامها للاقتراض أو إعادة هيكلتها بسهولة، وهو حل جذري لمشكلة شركات قطاع الأعمال العام في مصر. وتمهد تلك الخطوة إلى إعادة هيكلة الشركات الحكومية، وضح استثمارات جديدة فيها من قبل صندوق مصر السيادي، والذي يشترط عدم وجود ديون على أي شركة يستثمر فيها، فضلا عن إمكانية ضم تلك الشركات إلى برنامج الطروحات الحكومية في البورصة المصرية.

وتجاهد وزارة قطاع الأعمال العام لإنفاذ الشركات من تراكم الديون، وطرحته مبادرة جديدة أمام القطاع الخاص لتأجير خطوط الإنتاج بالشركات الحكومية، لإعادة تشغيل الأصول

وإعادة هيكلة شركات القطن والغزل والنسيج التابعة، والذي تتجاوز تكلفته الاستثمارية 1.4 مليار دولار. ويقدر حجم الديون بين الجهات والوزارات الحكومية بحوالي 32 مليار دولار، وهي تshipكات مالية مزمنة تراكمت على مدى سنوات، منها 2.2 مليار لصالح وزارتي البترول والكهرباء.

وأكد ياسر عمارة، خبير إعادة هيكلة الشركات، أن الحكومة تتبع آلية المقاصة بين الديون والأصول غير المستقلة لشركات قطاع الأعمال لحل أزمة تراكم الديون، وهي آلية معمول بها في عمليات إعادة هيكلة الشركات.

وأضاف لـ"العرب" أن تنازل الشركات عن أصولها خاصة التي لا تستطيع تحقيق عوائد من ورائها يفضي على

العمرائية، من أجل تطوير الأراضي غير المستقلة التي تمتلكها الشركة القابضة للغزل والغزل والنسيج. وتمتلك وزارة الإسكان أنزعا استثمارية في مجال التطوير العقاري، منها "سيتي إيدج"، والتي تنفذ مدينة العلمين الجديدة على ساحل البحر المتوسط، وعددا من المشروعات الكبرى في مختلف المدن المصرية.

وغيرت وزارة قطاع الأعمال العام تراخيص مساحات كبيرة من الأراضي التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج من النشاط الصناعي إلى الاستثمار العقاري السكني لزيادة عوائدها الاستثمارية.

ويستهدف الاتفاق تحقيق عوائد من النشاط العقاري لتمويل مشروع تطوير

لجأت الكثير من الشركات الحكومية الخاسرة في مصر إلى التنازل عن مساحات كبيرة من الأراضي التي تمتلكها مقابل سداد ديونها التي تراكمت على مدى عقود، فضلا عن تغيير نشاط مساحات أخرى من الاستثمار الصناعي إلى العقاري، في محاولة أخيرة لتوفير سيولة مالية تعزز قدراتها على التطوير والتحديث.

ورغم أن هذه الخطوات تتسق مع خطة الحكومة لفض التshipكات المالية بين الهيئات والشركات الحكومية بغرض تحسين الهيكل المالي للشركات وكيفية تظهر ميزانيتها بشكل أفضل، إلا أنها تقوض فرص نمو الشركات وتوسعتها المستقبلية.

ويصل عدد الشركات القابضة التابعة للحكومة إلى نحو 8 شركات تعمل في 15 صناعة، وتضم 121 شركة تابعة، ويعمل بها نحو 214 ألف عامل، منها 48 شركة خاسرة، بلغ صافي خسائرها العام الماضي نحو 425 مليون دولار.

ودفعت حدة الخسائر الحكومية إلى تصفية بعض الشركات منها الشركة القومية للإسمنت، بعد أن تجاوز حجم ديونها لشركات الكهرباء والغاز حاجز 225 مليون دولار بخلاف ديون أخرى لعدد من الدائنين بقيمة 100 مليون دولار.

وقالت مصادر اقتصادية لـ"العرب"، إن شركة الحديد والصلب المصرية في سبيلها للتصفية بعد تعثر مفاوضات تطويرها مع عدد من التحالفات العالمية. وكشفت الشركة في إفصاح أرسلته إلى البورصة المصرية، أنها تعاني خلا كبيرا في هيكلها التمويلي وانخفاض في حجم إنتاجها، بينما تصل نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية إلى نحو 7 في المئة من قدراتها التشغيلية.

ورغم مساندة الشركة القابضة للصناعات المعدنية لها، وتوفير جميع مستلزمات التشغيل والأجور، غير أن نتائج أعمال الشركة تكشف أنها تسوء من سنة إلى أخرى.

وسجلت الشركة خسائر بنحو 50 مليون دولار خلال أول تسعة أشهر من العام المالي الماضي، وتجاوزت ديونها 576 مليون دولار، فيما وصلت نسبة خسائرها المحلية عن الأعوام السابقة إلى نحو 410 في المئة.

ولم تتوقف مساعي وزارة قطاع الأعمال العام الرامية إلى خفض غبار الديون المتراكم عن كامل شركاتها ووقعت اتفاقا مع وزارة الإسكان والمجمعات

شاهدت الأيام الماضية تسوية مديونية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح بنك الاستثمار القومي، كانت متراكمة على الشركة القابضة للغزل والنسيج من أصل دين بلغ نحو 667 مليون دولار، إلى جانب 224 مليون دولار على الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

ودفعت ضائقة الديون المتراكمة على الشركات لصالح قطاعي البترول والكهرباء، بسبب عدم قدرتها على سداد قيمة فواتير الطاقة البالغة نحو 865 مليون دولار، شركات القابضة للصناعات المعدنية، والقابضة للصناعات الكيماوية، والقابضة للغزل والنسيج، إلى التنازل عن مساحات من الأراضي التي تمتلكها من أجل سداد ديونها.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تدخل الشركات الخاسرة منعطفا جديدا من التحديات، بعد أن اضطرتها الحاجة وتشوه هيكلها المالية نتيجة تراكم الديون إلى التنازل عن جزء كبير من محفظة الأراضي التي تمتلكها لصالح الدائنين.

وقالت وزارة قطاع الأعمال العام إنها قامت العام الحالي بتسوية مديونيات تاريخية على الشركات بنحو 2.2 مليار دولار لصالح جهات حكومية مختلفة من خلال المبادلة بأراضٍ غير مستغلة.



حسام الفايش
ديون الشركات الحكومية عقبة لا سبيل إلى حلها إلا بالمقاصة

ياسر عمارة
مبادلة الديون بالأراضي لكسب الثقة وإقراض الشركات الخاسرة

أسعار الغذاء ترفع التضخم في السعودية

الرياض - كشفت بيانات رسمية الثلاثاء أن مؤشر أسعار المستهلكين في السعودية زاد 5.8 في المئة في نوفمبر مقارنة مع الشهر نفسه قبل عام، فيما لم يطرأ تغير على المؤشر على أساس شهري.

وتواجه السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، انكماشاً اقتصادياً حاداً هذا العام في ظل تراجع أسعار النفط فيما حدث القيود المرتبطة بمكافحة فيروس كورونا من الطلب العالمي على النفط الخام والحقت ضرراً بالنشاط المحلي.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء "مع التسليم بأن الزيادة في ضريبة القيمة المضافة من خمسة إلى 15 في المئة في يوليو 2020 كان لها تأثير شامل على أسعار المستهلكين في أنحاء المملكة، فإن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين جاء بشكل أساسي من زيادة في أسعار الأغذية والمشروبات (+13.0 في المئة) والنقل (+8.0 في المئة)".

وتراجع مؤشر أسعار المستهلكين 0.2 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر 2019.

وقالت الهيئة إن زيادة أسعار الغذاء هي العامل الرئيسي في ارتفاع المؤشر. وأضافت "كانت الزيادة ملحوظة على وجه الخصوص في أسعار اللحوم (+14.8 في المئة) والخضروات (+22.2 في المئة)".

وساهم رفع ضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات غير النفطية في الربع الثالث، لكن خبراء اقتصاد قالوا إن هذا سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي على الأرجح.

وأضافت، في مذكرة بحثية، أن رفع الضريبة "يؤثر على الدخل القابل للإنفاق ويقوض بدرجة كبيرة ميزة القيود

وأكد أن أولوية الحكومة التعافي الاقتصادي والعودة إلى النمو المؤدي لتوفير الوظائف.

ونهاية نوفمبر الماضي، قالت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، إن معدل البطالة صعد إلى 23.9 في المئة في الربع الثالث الماضي من 19.1 على أساس سنوي.

صندوق النقد الدولي يطالب الأردن بتكثيف الإصلاحات الاقتصادية

أكد أن أولوية الحكومة التعافي الاقتصادي والعودة إلى النمو المؤدي لتوفير الوظائف.

ونهاية نوفمبر الماضي، قالت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، إن معدل البطالة صعد إلى 23.9 في المئة في الربع الثالث الماضي من 19.1 على أساس سنوي.

صندوق النقد الدولي يطالب الأردن بتكثيف الإصلاحات الاقتصادية

جسد صندوق النقد الدولي مطالبته للأردن بتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها لمعالجة اختلالات التوازنات المالية ودفع الاقتصاد في ظل مؤشرات اقتصادية سلبية على مستوى الدين الخارجي والبطالة.

مع الأردن في ظل تسهيل الصندوق الممدد لمواجهة تبعات فيروس كورونا، بقيمة 1.3 مليار دولار أقر في مارس 2020. وباستكمال المراجعة، سيُتاح مبلغ 102.93 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (148 مليون دولار)، ستصرف مباشرة من إجمالي التمويل للحكومة الأردنية.

وبذلك، يصل مجموع المبالغ المصروفة من الصندوق للأردن في 2020، إلى 497.41 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (689 مليون دولار) منها 401 مليون دولار خلال مايو الماضي.

وأورد البيان عن الصندوق، حثه المانحين على زيادة دعمهم "الذي يُفضّل

صندوق النقد الدولي يطالب الأردن بتكثيف الإصلاحات الاقتصادية

جسد صندوق النقد الدولي مطالبته للأردن بتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها لمعالجة اختلالات التوازنات المالية ودفع الاقتصاد في ظل مؤشرات اقتصادية سلبية على مستوى الدين الخارجي والبطالة.

مع الأردن في ظل تسهيل الصندوق الممدد لمواجهة تبعات فيروس كورونا، بقيمة 1.3 مليار دولار أقر في مارس 2020. وباستكمال المراجعة، سيُتاح مبلغ 102.93 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (148 مليون دولار)، ستصرف مباشرة من إجمالي التمويل للحكومة الأردنية.

وبذلك، يصل مجموع المبالغ المصروفة من الصندوق للأردن في 2020، إلى 497.41 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (689 مليون دولار) منها 401 مليون دولار خلال مايو الماضي.

وأورد البيان عن الصندوق، حثه المانحين على زيادة دعمهم "الذي يُفضّل

عمان - طلب صندوق النقد الدولي من الأردن، الثلاثاء، تكثيف الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لمواجهة التبعات المالية والنقدية والتشغيلية لتفشي جائحة كورونا في البلاد.

وقال الصندوق في بيان، إنه "يتعين على الملكة مواصلة بذل الجهود لتحقيق نمو دائم واحتوائي خالق للوظائف".

وأضاف البيان "ينبغي أن تركز الإصلاحات على تحسين مناخ الأعمال، والحد من البطالة ولاسيما بطالة النساء والشباب".

وكان المجلس التنفيذي للصندوق اختتم مؤخرا المراجعة الأولى للاتفاق

5.8
في المئة نسبة ارتفاع التضخم على أساس سنوي بفعل ارتفاع أسعار الغذاء

وبحسب خبراء، تجد المملكة نفسها في حال استمرار الأوضاع أمام خيارات صعبة تذهب نحو المزيد من التشفير والتشديد المالي في وقت تحاول الرياض تجاوز الأزمة وتثبيت حالة الاستقرار الاجتماعي وسط تحديات كبيرة تحيط بها.

وبحسب ما قالته هيئة الإحصاء، انكمش القطاع غير النفطي وهو محور الإصلاحات السعودية الرامية إلى تنوع الاقتصاد بعيدا عن إيرادات النفط بنسبة 8.2 في المئة في حين تراجع القطاع النفطي بنسبة 5.3 في المئة.

وانتهت مراجعة الصندوق الأخيرة بإعادة تقديرات المدين القصير والمتوسط للنمو إلى 2.5 في المئة، وإجمالي الإيرادات 7.8 مليار دينار (10.9 مليار دولار) كمتوسط سنوي.

وباستكمال المراجعة، سيُتاح مبلغ 102.93 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (148 مليون دولار)، ستصرف مباشرة من إجمالي التمويل للحكومة الأردنية.

وبذلك يصل مجموع المبالغ المصروفة من الصندوق للأردن في 2020، نحو 497.41 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (689 مليون دولار) منها 401 مليون دولار خلال مايو الماضي.

وفي وقت سابق أكدت الحكومة الأردنية أن ميزانية العام 2021 ستواصل تنفيذ إصلاحات مالية كبيرة، من بينها استمرار حملة قوية لمكافحة التهريب الضريبي حصدت هذا العام مئات الملايين من الدينارات للمالية العامة للبلاد التي تتعرض لضغوط.

وأقال ميتسوهيرو فوروساوا، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بحسب البيان، إن الجائحة "أثرت على الاقتصاد الأردني، لكن السلطات تصدت لها في الوقت المناسب باتخاذ إجراءات لتقليل الآثار الصحية والاقتصادية على المواطنين".

ونكر أن الأردن مطالب بمواصلة "تقديم السياسة النقدية والدعم اللازم، نظرا لوضع الاقتصاد الذي ما يزال هشاً، وحماية نظام ربط العملة؛ وبذل الجهود للحفاظ على استقرار السوق".

وعقب ذلك رد الأردن بالتعبير عن التزامه بإجراء إصلاحات هيكلية تساعد على التعافي الاقتصادي وتحفيز النمو، وذلك بعد انتهاء برنامج مراجعة أجراه صندوق النقد الدولي مع المملكة.

وقال وزير المالية محمد العسيس، في تصريحات صحافية، إن "مصادقة المجلس على المراجعة تؤكد التزام الأردن بإجراء إصلاحات هيكلية، ما يمثل مؤشرا سيعكس إيجابا على ثقة المانحين والمستثمرين والأسواق".

وأعرب العسيس عن القلق من تزايد البطالة جراء جائحة كورونا، والتي تشكل لهم الأكبر للحكومة، والشباب.

وأقال ميتسوهيرو فوروساوا، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بحسب البيان، إن الجائحة "أثرت على الاقتصاد الأردني، لكن السلطات تصدت لها في الوقت المناسب باتخاذ إجراءات لتقليل الآثار الصحية والاقتصادية على المواطنين".

ونكر أن الأردن مطالب بمواصلة "تقديم السياسة النقدية والدعم اللازم، نظرا لوضع الاقتصاد الذي ما يزال هشاً، وحماية نظام ربط العملة؛ وبذل الجهود للحفاظ على استقرار السوق".

وعقب ذلك رد الأردن بالتعبير عن التزامه بإجراء إصلاحات هيكلية تساعد على التعافي الاقتصادي وتحفيز النمو، وذلك بعد انتهاء برنامج مراجعة أجراه صندوق النقد الدولي مع المملكة.

وقال وزير المالية محمد العسيس، في تصريحات صحافية، إن "مصادقة المجلس على المراجعة تؤكد التزام الأردن بإجراء إصلاحات هيكلية، ما يمثل مؤشرا سيعكس إيجابا على ثقة المانحين والمستثمرين والأسواق".

وأعرب العسيس عن القلق من تزايد البطالة جراء جائحة كورونا، والتي تشكل لهم الأكبر للحكومة، والشباب.



بضائع كاسدة في ظل الأزمة الاقتصادية